TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/42(2)/11/Add.1
UNCTAD/LDC(1996)/Add.1
4 September 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٦: إضافة

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في ميدان التمويل والدين الخارجيين	٣ - ٨	٤ - ٦
ألف - التمويل الخارجي	٣ - ٥	٤ - ٥
باء - الدين الخارجي	٦ - ٨	٥ - ٦
ثانيا - تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف	٩ - ٣٢	٨ - ١٨
ألف - مقدمة	٩ - ١١	٨ - ١١
باء - المعاملة الخاصة والتفاضلية والقرار بشأن اتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً	١٢ - ١٥	٩ - ١٣
جيم - التعامل مع التغلب على تأثير جولة أوروغواي في الفترة الانتقالية لتأمين المنافع في الأجل الطويل	١٦ - ٣٢	١٣ - ١٨

الجداول

١-	الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً وخدمة ديونها، بحسب مصدر الإقراض	٧
٢-	موجز الأحكام الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية	١٠

مقدمة

١- تم الاعتراف في استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (نيويورك، ١٩٩٥) بأن أداء أقل البلدان نمواً كمجموعة قد قصّر طوال السنوات الأولى من العقد في تحقيق العديد من الأهداف المحددة في برنامج العمل. وفي هذه الخلفية اتفق الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل على السياسات والتدابير الدولية الرامية إلى تعجيل تنفيذ البرنامج أثناء الفترة المتبقية من العقد. وشملت هذه التدابير التنفيذ الكامل والسريع للاحكام ذات الصلة بالوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والأهداف والالتزامات المتفق عليها للمساعدة الثنائية الرسمية، وكذلك الاجراءات بشأن مختلف العناصر المكونة لديون أقل البلدان نمواً. وتطرقت الدورة التاسعة للأونكتاد في أيار/مايو ١٩٩٦، بشكل خاص، إلى تأثير العولمة والتحرير على أقل البلدان نمواً، مسلمة بأهمية تقديم المجتمع الدولي للمساعدة والدعم في مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وركز المؤتمر تركيزا جديداً على تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع كوسيلة لتحقيق هذه الغاية.

٢- وتكمل هذه الاضافة التحليل الوارد في "تقرير عام ١٩٩٦ عن أقل البلدان نمواً"، وتستعرض في الفرع الأول تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في ميدان التمويل والدين الخارجيين. ويركز الفرع الثاني على السياسات ذات الصلة بتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

أولاً - استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في ميدان التمويل والدين الخارجيين

ألف - التمويل الخارجي

٣- تشير التقديرات الأولية لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها في عام ١٩٩٥ البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى هبوط حاد في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالأرقام الحقيقية فإن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية هبط بنسبة ٩ في المائة عن مستواه لعام ١٩٩٤، وهو يمثل ٠,٢٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي الموحد لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٥، وهذه أدنى نسبة سجلت منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة نسبة ٠,٧ في المائة المحددة كهدف في عام ١٩٧٠[1]. والتفاصيل حول التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات غير متاحة حتى الآن، ولكن ما لم يكن هناك تحول ملحوظ في مخصصات المعونة لصالح أفقر البلدان فإنه ربما سجل في عام ١٩٩٥ تدهور في أداء المعونة تجاه أقل البلدان نمواً. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، كحصة من الناتج القومي الاجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية، قد هبطت بالفعل إلى نسبة ٠,٠٧ في المائة في عام ١٩٩٤، بالمقارنة مع نسبة ٠,٠٩ في المائة وقت اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من أهداف التزامات المعونة المحددة في البرنامج وتنفيذ عدة مانحين منفردين لهذه الالتزامات.

٤- وأطلقت أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٦ عدة مبادرات هامة بشأن تعبئة الموارد لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض. ومن الأهمية بمكان بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا والبالغ عددها ٣٣ بلداً المبادرة الخاصة لصالح أفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة، التي أطلقت في آذار/مارس ١٩٩٦. وترمي هذه المبادرة إلى توحيد جهود كامل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في مواجهة التحديات الحاسمة التي تنتظر افريقيا على مدى العقد المقبل، مع التأكيد بشكل خاص على مجالات مثل التعليم، والمياه النظيفة، والصحة، والأمن الغذائي، والحكم. وقدرت الاحتياجات في مجال التمويل بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي حددت في إطار المبادرة بما يقارب ٢٥ مليار دولار على مدى فترة عشرة أعوام، وينتظر أن يتم الوفاء بهذه الاحتياجات إلى حد بعيد من خلال إعادة توجيه الموارد القائمة.

٥- وعلى إثر مفاوضات مطولة تم التوصل إلى اتفاق في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن العملية الحادية عشرة لتجميم موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، كما تم التوصل في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى اتفاق بشأن تمويل اجمالي لصندوق التنمية الافريقي سوف يسمح بتجديد الاقراض بشروط تساهلية من مصرف التنمية الافريقي، وذلك بعد وقف للاقراض لمدة عامين ونصف العام. وسيوفر مبلغ قدره اثنان وعشرون مليار دولار لتمويل العملية الحادية عشرة لتجميم موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وستوفر البلدان المانحة ١١ مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، انطلاقاً من شهر تموز/يوليه ١٩٩٦ بتمويل مؤقت قدره ٣ مليارات من الدولارات بالنسبة لكل واحد من العامين المقبلين. وسيتأتى المبلغ المتبقي من عمليات تسديد ائتمانات

المؤسسة الإنمائية الدولية، والتبرعات السابقة، والدخل من عمليات البنك الدولي[٢]. وينص الاتفاق بشأن تجميم موارد صندوق التنمية الافريقي على توفير مبلغ قدره ٢,٦ من مليارات الدولارات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، يمثل منها مبلغ ١,٦ مليار دولار مساهمات المانحين الجدد. ووافق أيضاً عدد من البلدان المانحة على توفير مبلغ اضافي قدره ٤٢٠ مليون دولار بموجب ترتيب تمويل خاص. غير أن المبلغ الإجمالي المتعهد به يظل دون مستوى العملية السابقة لتجميم موارد صندوق التنمية الافريقي (٣,٤ من مليارات الدولارات للفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٣). وفي حين أنه يمكن اعتبار نتائج عمليات التمويل هذه مرضية إلى حد بعيد إلا أن تخصيص الأموال في الوقت المناسب للوفاء بهذه التعهدات سيكون هاماً. ويحتاج الأمر أيضاً إلى توفير الموارد الكافية لصندوق التنمية الآسيوي الذي هو المقبل في قائمة إعادة التجميم. وكذلك لصناديق وبرامج الأمم المتحدة القائمة على أساس الهبة[٣].

باء - الدين الخارجي

٦- بعد فترة من تباطؤ معدلات الارتفاع في مجموع الدين الخارجي القائم في أقل البلدان نمواً في الفترة ١٩٩١- ١٩٩٣، تسارع من جديد نمو مديونيتها في عام ١٩٩٤ (الجدول ١). وفي ذلك العام ارتفع مجموع الدين القائم بقرابة ٧ مليارات من الدولارات، أو بنسبة ٦ في المائة، ليبلغ ١٢٨ من مليارات الدولارات. وكان سبب هذا الارتفاع يرجع في معظمه إلى الاقراض التساهلي الجديد الموقّر من المؤسسات المالية الدولية وهو يعكس جزئياً الدعم المقدم لعمليات اصلاح السياسات العامة في أقل البلدان نمواً. ومدفوعات خدمة الديون الفعلية، التي بلغت ٣,٣ من مليارات الدولارات في عام ١٩٩٤، لم تتجاوز إلا بشكل هامشي ما كانت عليه في عام ١٩٩٣ وظلت أدنى بكثير من المدفوعات المقررة. ومثلت خدمة الديون على أساس متعدد الأطراف قرابة نصف اجمالي المدفوعات المسددة في عام ١٩٩٤. وعلى العموم تكاد لا توجد أية دلائل على أي تحسن في مؤشرات الديون بالنسبة لأقل البلدان نموا. وكانت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الاجمالي بواقع ٧١ في المائة في عام ١٩٩٤ (٧٠ في المائة عام ١٩٩٣) بالنسبة لأقل البلدان نمواً كمجموعة. وباستثناء بنغلاديش وميانمار اللذين يمثلان معاً قرابة نصف الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نمواً، ارتفعت هذه النسبة من ١١١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١١٥ في المائة في عام ١٩٩٤.

٧- ووضع المقترحات لتوفير تخفيف شامل من عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز، تنعكس في "اطار للعمل" تم تقديمه في اجتماعي نيسان/أبريل ١٩٩٦ للجنتين المؤقتة والإنمائية. وقد وفر الإطار أساساً لمزيد العمل بهدف التوصل إلى قرارات عند انعقاد الاجتماعين السنويين المقبلين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٤]. وتشمل المسائل الرئيسية العالقة تقاسم الأعباء بين الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف (اقترح في الورقة الإطارية توسيع التخفيف من عبء الديون في إطار نادي باريس إلى نسبة ٩٠ في المائة، والقيام في نفس الوقت بتوفير تخفيف متعدد الأطراف من عبء الديون في النهاية اذا لزم الأمر لتحقيق القدرة على تحمل الديون) وكذلك شكل وتمويل مساهمة من صندوق النقد الدولي في المخطط، فيما يتصل بمسألة ترتيبات تمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز. وأحرز منذ ذلك الحين شيء من التقدم بشأن هذه المبادرة، ولا سيما تخصيص البنك الدولي لمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار كمساهمة أولية في التمويل. وكانت هذه المبادرة موضوعاً هاماً في اجتماع مجموعة الـ٧ بمدينة ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي أشار فيه المشاركون أولاً إلى شروط نابولي فاعترفوا بـ"الحاجة إلى عمل اضافي،

وبشكل خاص لتخفيض الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف وسائر المانحين الثنائيين الذين ليسوا أعضاء في نادي باريس".

٨- وعلى العموم أحرز تقدم كبير على مدى العام الماضي بشأن استراتيجية الديون لصالح أفقر البلدان (انظر الأونكتاد، ١٩٩٦ج الفصل الثاني - هاء). وتركز المناقشات الآن على استراتيجية شاملة ومنسقة ترمي إلى تحقيق القدرة على تحمل الديون عموماً، كما يجري التطرق للعنصر المتعدد الأطراف في ديون هذه البلدان. وعلاوة على ذلك يجري السعي إلى إيجاد آليات ملموسة للتمويل. وفي نفس الوقت لا تزال بعض العناصر الرئيسية في الإطار المقترح مفتوحة بعد انعقاد مؤتمر قمة ليون وقد لا تحل قبل الاجتماعين السنويين للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. واتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل واستنباط شكليات هذه المسائل أمران لازمان بإلحاح قصد السماح بالبدء المبكر في تنفيذ المخطط. وهذه مسألة تبعث على شديد قلق أقل البلدان نمواً: ذلك أن ٢٩ بلداً من أقل البلدان نمواً هي من بين مجموعة الـ"البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" البالغ عددها ٤١ بلداً والتي كانت موضع نظر عندما وضع الإطار، كما أن ١٤ بلداً من أقل البلدان نمواً هي من بين البلدان العشرين التي ارتئي أن أوضاعها في مجال الديون لا يمكن تحملها أو "ربما كانت متوترة" في تحليل مؤسسات بريتون وودز، والتي حُددت في الورقة الإطارية على أنها مرشحة محتملة لتخفيف اضافي من عبء الديون[٥]. وستكون مسألتا الأهلية والمشروطية هامتين للفوائد التي ستجنيها أقل البلدان نمواً في نهاية الأمر من المبادرة الجديدة. والتقييم الكامل للأثر المحتمل على وضع أقل البلدان نمواً في مجال الديون لا بد أن ينتظر إضفاء الصبغة النهائية على المخطط.

الجدول ١: الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً وخدمة ديونها، بحسب مصدر الإقراض

	الدين الخارجي (في نهاية السنة)				خدمة الديون			
	بملايين الدولارات			النسبة المئوية من المجموع	بملايين الدولارات			النسبة المئوية من المجموع
	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٤
أولا- الأجل الطويل	٥٦ ٤٩١	١٠٦ ٦٢٥	١١٧ ٦٧٦	٩١,٧	٣ ٧٨٠	٤ ٢٨٠	٣ ٠٥٢	٩٢,٩
ألف - التساهلي	٣١ ٨٠٠	٧٢ ٤٥٥	٨٦ ٣٢٠	٦٧,٢	٨٣٠	١ ٤٧٠	١ ٦٤٤	٥٠,٠
(أ) بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧ ٧٢١	١٧ ٩٣٠	١٧ ١٢١	١٣,٣	٢٧٤	٤٩٥	٤٩٩	١٥,٢
(ب) بلدان أخرى	١٢ ٦٩٤	٢٣ ٣٤٣	٢٣ ٣٨٤	١٨,٢	٢٩٦	٤٠٧	١٩٩	٦,١
(ج) وكالات متعددة الأطراف	١١ ٣٨٦	٣١ ١٨٢	٤٥ ٨١٥	٣٥,٧	٢٦٠	٥٦٨	٩٤٦	٢٨,٨
باء - غير التساهلي	٢٤ ٦٩٣	٣٤ ١٦٦	٣١ ٣٥٦	٢٤,٤	٢ ٩٥٠	٢ ٨١٠	١ ٤٠٨	٤٢,٨
(أ) بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	١١ ٣٦٣	١٥ ٦٤٨	١٤ ٠٠٩	١٠,٩	١ ٧٦٠	١ ٣٩٠	٦٢٤	١٩,٠
'١' الرسمي/المضمون رسمياً	٨ ٣٠٣	١٢ ٨٨٠	١١ ٧٤٥	٩,١	١ ٢٤١	٨٣٨	٣٦٧	١١,٢
'٢' الأسواق المالية	٣ ٠٦٠	٢ ٧٦٨	٢ ٢٦٤	١,٨	٥١٩	٥٥٢	٢٥٧	٧,٨
(ب) بلدان أخرى	٧ ٩٢٠	١١ ٩٣٤	١١ ٩٩٩	٩,٣	١٩٤	١٩٩	١٦٨	٥,١
(ج) وكالات متعددة الأطراف	٥ ٤١٠	٦ ٥٨٤	٥ ٣٤٨	٤,٢	٩٩٧	١ ٢٢١	٦١٦	١٨,٧
ثانيا- الأجل القصير	٤ ٧٩١	١٠ ٩٠٦	١٠ ٧١٨	٨,٣	٥٢٦	٥٠٣	٢٢٩	٧,٠
المجموع	٦١ ٢٨١	١١٧ ٥٢٧	١٢٨ ٣٩٥	١٠٠,٠	٤ ٣٠٧	٤ ٧٧٨	٣ ٢٨٦	١٠٠,٠
ومنه: استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	٤ ٥٢٩	٥ ٠٦٣	٥ ٥٩٦	٤,٤	٧٩٦	٨٤٢	٤١٢	١٢,٥

المصدر: **حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى المعلومات المقدمة من أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.**

ملاحظة: **تغطي أرقام اجمالي الديون واجمالي خدمة الديون كلاً من الديون الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وكذلك استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.**

ثانيا - تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف

ألف - مقدمة

٩- ينتظر أن تعزز جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي اختتمت في أوائل عام ١٩٩٤، النظام التجاري المتعدد الأطراف وتولّد منافع هامة من أجل الصالح العام لجميع البلدان. وفي نفس الوقت سلم المجتمع الدولي بالحاجة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على تحمل التكاليف الانتقالية المترتّبة عن التكيف بالتغيرات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي ضوء أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية المدرجة في مختلف أحكام اتفاقات جولة أوروغواي وفي القرار بشأن التدابير لصالح أقل البلدان نمواً المرفقة بالوثيقة الختامية، فإن لهذا الفرع من الاضافة هدفين: أولاً فإنه ينظر بإيجاز في السياسات الحكومية اللازمة لتسهيل تكيف أقل البلدان نمواً الاقتصادي أثناء الفترة الانتقالية؛ وثانياً يحاول تحديد مساهمة الأونكتاد في برامج المساعدة التقنية المتعددة الأطراف والثنائية التي يمكن أن تسهل اندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠- وهذه المسائل تم التطرق لها في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، وفي الأونكتاد التاسع، وفي تقرير عام ١٩٩٦ عن أقل البلدان نمواً. وفي منظمة التجارة العالمية أنشأت أيضاً لجنة التجارة والتنمية لجنة فرعية معنية بأقل البلدان نمواً بهدف النظر في التدابير لتيسير إندماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف (انظر منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥ ب و١٩٩٦ أ و١٩٩٦ ب). وبعض تدابير الدعم الدولية، التي بعثتها وكالات متعددة الأطراف وثنائية، جارية بالفعل لمعالجة مشاكل أقل البلدان نمواً المتوقعة، مثل برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة التحضيرية، والإسهامات المقدمة من النرويج وهولندا، من بين بلدان أخرى، إلى برامج التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

١١- وللاستفادة من جولة أوروغواي تحتاج أقل البلدان نمواً إلى اجراء إعادة تشكيل مؤسسي للامتثال لضوابط جولة أوروغواي والتكيفات التكميلية الأساسية في مجال السياسات العامة لتحسين قدراتها في مجال العرض وفعالية الانتاج قصد تعزيز مشاركتها في التجارة العالمية. ويستبعد أن تكتمل هذه التعديلات في المستقبل القريب وسوف تحتاج إلى بعض الوقت لإعطاء نتائج. والمنافع في الأمد الطويل يمكن أن تتأثر أيضاً بأداء أقل البلدان نمواً الاقتصادي في السابق. ولقد حدد استعراض للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في أوائل التسعينات أجري في إطار استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل ثلاث فئات من أقل البلدان نمواً استناداً إلى الاختلافات في الأداء الاقتصادي: فكان النمو قوياً نسبياً في المجموعة الأولى التي تعد زهاء اثني عشر بلداً، وساده الكساد في مجموعة أكبر تعد ٢١ بلداً، وهبط في المجموعة الثالثة التي تضم ١٦ بلداً من البلدان المنكوبة بالحروب الأهلية أو النزاعات (الأونكتاد، ١٩٩٥ ز). وتشير الاتجاهات التاريخية إلى أن أقل البلدان نمواً المندرجة في فئة البلدان ذات النمو القوي في وضع يؤهلها لأن تكسب أكثر من المجموعتين الأخريين، إن لم يكن لأنها وُفّقت حتى الآن أكثر من غيرها من أقل البلدان نمواً في توسيع وتنويع صادراتها. وعلى عكس ذلك فإن الأداء الضعيف في مجال التصدير بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً الأخرى يوحي بأنها لا تزال في وضع ضعيف لا يسمح لها بالتنافس على الأسواق العالمية

الحرة. وهذا يشير إلى الحاجة إلى توخي نهج من شـّقـّين تجاه مهمة مساعدة أقل البلدان نمواً على استغلال إمكانات اتفاقات جولة أوروغواي: وضع سياسات حكومية ترمي إلى التغلب على الحواجز المتصلة بوضع أقل البلدان نمواً المتدني من الناحية الإنمائية؛ واستنباط "مجموعة إجمالية من الاحتياجات ذات الأولوية" للمساعدة على تسهيل تنفيذ أقل البلدان نمواً لاتفاقات جولة أوروغواي وللامتثال لها. وستكون المساعدة التقنية المتعددة الأطراف نفيسة جداً بالنسبة لأقل البلدان نمواً في الحالتين.

باء - المعاملة الخاصة والتفاضلية والقرار بشأن اتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً

١٢- إن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية في مختلف الاتفاقات وفي القرار المتعلق باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً تضمن منح البلدان النامية/أقل البلدان نمواً اعفاءات جزئية أو كلية من بعض التزامات جولة أوروغواي وتوفر وسيلة مرنة تفي بموجبها أقل البلدان نمواً (البلدان النامية)، بعد فترة انتقالية محددة، بكامل الالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية (انظر الجدول ٢)، مع مراعاة احتياجاتها الإنمائية الخاصة الناشئة عن نقاط ضعفها الهيكلي. وفي حين أنه من مصلحة أقل البلدان نمواً بدء سياسات تجارية جديدة تتفق مع قواعد التجارة لمنظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن، فإن وجود فترات انتقالية يفتح إمكانية إدخال بعض التغييرات في السياسات العامة المستحثة من منظمة التجارة العالمية في معظم أقل البلدان نمواً في المستقبل القريب. ومن جهة أخرى، ونظراً للعبء الاداري المتصل بمقتضيات الإخطار، قد يتخلف البعض من أقل البلدان نمواً في الوفاء بالتزاماته، وقد يـُضيـّع في بعض الحالات، بناء على ذلك، الفرصة لاستخدام البعض من هذه الأحكام لتحسين قدرته على المنافسة في الفترة الانتقالية، وبشكل خاص حيثما تكون قد فرضت إخطارات معينة محدودة زمنياً. واذا كان الحال كذلك فسوف تكون قد عرضت سياساتها التجارية لتحد محتمل، وإن كان الاحتمال ضعيفاً.

١٣- ولقد تم التطرق إلى حاجة أقل البلدان نمواً إلى المساعدة التقنية في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل (انظر الأونكتاد، ١٩٩٥ ح، الصفحات ١٠ - ١٩)، والأونكتاد التاسع (انظر الأونكتاد، ١٩٩٦ أ، ١٩٩٦ ب). والقرار بشأن اتخاذ التدابير لصالح أقل البلدان نمواً ينص أيضاً على تقديم المزيد من المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً لتعزيز وتنويع قواعد انتاجها ولتشجيع التجارة. وحثت منظمة التجارة العالمية بشكل خاص، وكذلك مؤسسات أخرى متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والبنك الدولي، وفي بعض الحالات البلدان المستوردة، على تقديم المساعدة التقنية اللازمة (مثل تدريب الموظفين، ونقل التكنولوجيا، وإعداد تدابير التنفيذ، والوصول إلى المعلومات الخ) لأقل البلدان نمواً لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الاتفاقات. وستساعد أمانة منظمة التجارة العالمية كذلك أقل البلدان نمواً، مثلاً من خلال توجيه نظرها إلى مقتضيات الإخطار فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لها. وفي بعض الحالات لأقل البلدان نمواً الحق في طلب مساعدة تقنية من البلدان المتقدمة والحصول على هذه المساعدة.

الجدول ٢: موجز الأحكام الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية

اتفاق جولة أوروغواي	عدد أقل من الالتزامات (والاعفاءات)	التنفيذ الأطول أجلاً أو الفترة الانتقالية*
١- الزراعة	'١' قيود ممكنة على صادرات الأغذية اذا لم يكن البلد مصدراً صافياً [البلدان النامية]؛ '٢' دعم محلي أو إعانات تصدير ممكنة، مثل الاعفاء من مقياس الدعم الكلي [أقل البلدان نمواً]	١٠ أعوام للتعهد بالتزامات بشأن تثبيت الحدود القصوى [أقل البلدان نمواً]
٢- الحواجز التقنية أمام التجارة	المعايير المحلية مسموح بها إذ لم تكن المعايير الدولية ملائمة [البلدان النامية]	
٣- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	تطبيق مرن مع مراعاة مسائل مثل الصناعات الناشئة، وميزان المدفوعات، وتدابير الضمانات [البلدان النامية]	فترة انتقالية لمدة ٧ و٥ أعوام مع إمكانية التمديد، لإزالة تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتفق مع الغات [أقل البلدان نمواً والبلدان النامية]
٤- المادة السابعة من مواد الغات (التقييم الجمركي) وما اتصل بذلك من قرارات	تطبيق مرن مع الاشارة إلى قيمة السلع المستوردة، وخاصة إذا خضعت السلع لمزيد التجهيز في بلد الاستيراد [البلدان النامية]	تمنح البلدان التي لم توقع على جولة أوروغواي ولكن قبلت بمنظمة التجارة العالمية ٥ أعوام مع إمكانية التمديد (زائد ثلاثة أعوام فيما يتعلق بطريقة حساب القيمة) [البلدان النامية]
٥- اجراءات تراخيص الاستيراد	إعفاء من الأعباء الادارية/المالية الاضافية في الوفاء ببعض الشروط [البلدان النامية]	مهلة لمدة عامين ممكنة [البلدان النامية]

٦- الإعانات والتدابير التعويضية	حظر إعانات التصدير لا ينطبق [أقل البلدان نمواً]	'١' الإعانات لتفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة مسموح بها لمدة ٨ أعوام [بالنسبة لأقل البلدان نمواً] و٥ أعوام [بالنسبة للبلدان النامية]؛ '٢' ٨ أعوام للإنهاء التدريجي لإعانات التصدير بعد تحقيق "القدرة على المنافسة في مجال التصدير" بالنسبة لمنتج معين [أقل البلدان نمواً]
٧- الضمانات	يُسمح بإبقاء التدابير لمدة ١٠ أعوام عوضاً عن ٨ أعوام	
٨- الاتفاق العام للتجارة في الخدمات وما اتصل بذلك من قرارات	لا حاجة للأطراف في اتفاقات التكامل الاقتصادي إلى القضاء على جميع أوجه التمييز، مثلاً ذلك الذي له تأثير ايجابي على السياسات الوطنية والتنمية [البلدان النامية]	عامان لإنشاء نقاط تحقيق لتوفير المعلومات عن القوانين والأنظمة، الخ، مما له تأثير هام على التجارة المشمولة بالالتزامات [البلدان النامية]
٩- جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	مهلة ١١ عاماً ممكنة قابلة للتمديد عند الطلب [أقل البلدان نمواً]؛ إرجاء لمدة ٥ أعوام [البلدان النامية]	
١٠- آلية استعراض السياسات التجارية	رهناً بالاستعراض كل ٦ أعوام [البلدان النامية]؛ ومن الممكن على فترات زمنية فاصلة أطول [أقل البلدان نمواً]	
١١- الغات ١٩٩٤		تمديد فترة تقديم الجداول بـ١٦ شهراً (١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عوضاً عن ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) [أقل البلدان نمواً]
١٢- التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات		مهلة ممكنة لمدة خمسة أعوام فيما يتعلق بالتدابير التي تمس الواردات [أقل البلدان نمواً]؛ والإعفاءات المحدودة زمنياً ممكنة، كلياً أو جزئياً، عند الطلب [البلدان النامية]

١٣- المنسوجات والملابس		على البلدان غير الأعضاء في ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الإخطار بكامل تفاصيل برنامج الإدماج الأول واستخدام آلية الضمان الخاصة في المرحلة الانتقالية في غضون عام وستة أشهر على التوالي، عوضاً عن ٦٠ يوماً في الحالتين [معظم أقل البلدان نمواً]
١٤- الحواجز التقنية أمام التجارة		يجوز منح استثناءات محدودة زمنياً، كلياً أو جزئياً، عند الطلب [البلدان النامية]

المصدر: اقتباس من منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥ أ والأونكتاد، ١٩٩٥ د.

ملاحظة: * بعد بدء سريان الاتفاق.

١٤- وينص كذلك القرار المتعلق باتخاذ التدابير لصالح أقل البلدان نمواً على استعراض متواصل لمشاكل أقل البلدان نمواً ولمواصلة محاولة اعتماد تدابير ايجابية لتسهيل توسيع فرصها التجارية. ويجب إجراء استعراضات منتظمة (تقوم بها حالياً لجنة التجارة والتنمية) لتأمين تنفيذ التدابير لصالح أقل البلدان نمواً. ويزمع اجراء استعراضات لاتفاقات تجارية معينة في إطار منظمة التجارة العالمية للمساعدة على تحسين تطبيقها. وبالاضافة إلى ذلك سيقوم المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد بسنغافورة في وقت لاحق هذا العام باستعراض مستفيض لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي.

١٥- وبالتالي يبدو أن المشاكل الانتقالية التي تواجهها أقل البلدان نمواً (والبلدان النامية) فيما يتعلق بجولة أوروغواي قد تم التطرق لها تماماً. ويحتاج الأمر الآن إلى اجراءات ملموسة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات جولة أوروغواي وإنفاذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية والقرار المتعلق باتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً. ونظراً لضخامة مشاكل إعادة تشكيل الاقتصاد التي تواجهها أقل البلدان نمواً، تحتاج البرامج المحددة، مثل تلك التي ترد مناقشتها أدناه، إلى تنفيذ لتأمين أن تجني مجموعة البلدان هذه المنافع في الأجل الطويل من جولة أوروغواي. وبهذا الخصوص بالذات يمكن أن يلعب الأونكتاد، بالتعاون مع سائر المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية، دوراً حاسماً.

جيم - التعامل مع التغلب على تأثير جولة أوروغواي في الفترة الانتقالية لتأمين المنافع في الأجل الطويل

١٦- يُرجَّح أن تختلف أهداف الحكومات في مجال السياسات العامة بالنسبة لكل فئة من فئات أقل البلدان نمواً الثلاث المشار اليها سابقاً بحسب التقدم المحرز في الماضي في مختلف مجالات التنمية. والأولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً المتضررة من الحروب الأهلية/النزاعات يجب أن تكون إعادة إقرار شكل من الحكم يتميز بالاستقرار ويضمن أمن الحياة والممتلكات كأساس للبدء في إعادة تنظيم الاقتصاد. أما بالنسبة للمجموعة ذات النمو المتميز بالكساد من بين أقل البلدان نمواً، يمكن أن يكون إعادة تأهيل قطاعاتها التصديرية التقليدية التي أثبتت فيها ميزة مقارنة شرطاً اساسياً لدفع اقتصاداتها. وهدف الحكومات الرئيسي في هاتين المجموعتين من أقل البلدان نمواً يجب أن يكون، كما هو الحال بالنسبة للمجموعة ذات النمو القوي، انتهاج سياسات محلية تعطي اقتصاداتها أداة أكثر قدرة على المنافسة في انتاج السلع والخدمات القابلة للتداول قصد تعزيز مشاركتها في التجارة الدولية. ويجب أن تكون هذه السياسات موجهة نحو إعادة توجيه بنية الحوافز لصالح قطاع السلع والخدمات القابلة للتداول، ونحو التوصل إلى إدخال تحسينات في فعالية الانتاج لأغراض الاستهلاك المحلي (مثل الأغذية) ولأغراض الأسواق الخارجية قصد مواجهة المنافسة المتزايدة من الخارج: ويشهد مصدرو أقل البلدان نمواً هبوطاً في حصصهم في الأسواق العالمية، وذلك جزئياً بسبب الابتكار في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة، وجزئياً بسبب تزايد فعالية انتاج وتسويق السلع والخدمات المُنافسة في بلدان الاقتصاد السوقي الأكثر تقدماً مثل البلدان في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي الممارسة العملية من شأن ذلك أن يعني ضمنياً تحولاً كبيراً نحو التوجّه الخارجي للسياسة التجارية (أي تحرير التجارة وأسعار صرف تنافسية حقيقية) وتنفيذ السياسات للتغلب، أو على الأقل للتخفيف من العوائق المتصلة بالعرض مثل ضعف الطاقة التكنولوجية، وقلة المهارات في مجالي المشاريع والادارة، وأوجه النقص في الهياكل الأساسية المادية.

التدابير الوطنية

١٧- اصلاحات السياسة التجارية: يجب أن تصمم اصلاحات السياسة التجارية لتعزيز التوجّه الخارجي لاقتصادات أقل البلدان نمواً بما يتفق وأحكام جولة أوروغواي، أي عن طريق رفع الضوابط التنظيمية عن نظام الاستيراد ومناخ السياسة المحلية بشكل عام. وسيكون تحسين الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب حاسماً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص. ويجب أن يشارك القطاع الخاص في وضع وتنفيذ السياسة التجارية للتأكيد على دوره الحيوي في إعادة هيكلة الاقتصاد.

١٨- لا بد من إعادة تأهيل قطاعات التصدير التي أثبتت فيها أقل البلدان نمواً وجود ميزة مقارنة، قصد استعادة الحصص السوقية العالمية، وبشكل خاص بقدر ما أن إعادة فتح قنوات التسويق قد يكون أسهل من فتح قنوات جديدة. وبرامج وسياسات تنويع التجارة التي ترمي إلى تثبيت الايرادات وتوسيع حصائل الصادرات ورفع القيمة المضافة، يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً على زيادة استفادتها إلى أقصى حد من جولة أوروغواي في الأجلين المتوسط إلى الطويل. والتخفيضات الجمركية وتثبيت التعريفات الجمركية في إطار حكم الدولة الأكثر رعاية، الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي، يمكن أن تدفع هذه البرامج إلى الأمام، ذلك أنها تضمن تعزيز الأمن في العلاقات التجارية مما من شأنه أن يفضي إلى تحولات طويلة الأجل في السياسة العامة مثل تلك التي ينطوي عليها الأمر في برامج تنويع التجارة. والتخفيض في تصعيد التعريفة الجمركية بالنسبة لمنتجات عديدة في أسواق أقل البلدان نمواً الرئيسية سيوفر حافزاً لصادرات مصنوعات أقل البلدان نمواً ويعزز تنويعها لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة أعلى (الغات ١٩٩٤ ج الصفحة ٩).

١٩- تنمية الموارد البشرية: إن قدرة أقل البلدان نمواً على المنافسة في بيئة تجارية حرة تتوقف على توافر يد عاملة ماهرة ومثقفة ومرنة قادرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وعلى إدماجها في عمليات الانتاج. ولا بد من معالجة تنمية رأس المال البشري بشكل أكثر منهجية من خلال زيادة الاستثمار في التعليم، وبشكل خاص على المستوى التقني و/أو المهني، ذلك أن تجربة البلدان الحديثة التصنيع قد أثبتت أن الاستثمارات في هذا النوع من التدريب تدر بعائدات ذات شأن. ويمكن أن تساعد برامج التدريب أثناء الخدمة المنتظمة على استيفاء مهارات القوة العاملة لتمكينها من مواكبة الابتكارات التكنولوجية. ويجب أن تمكن برامج التدريب الموجهة نحو التثقيف في مجال الحاسبة الالكترونية وتوفير الخدمات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة البعيدة المدى (مثل إدخال البيانات، ووضع برامج الحاسبة الالكترونية، وخدمات "الادارة الخلفية" مثل تصميم المنتجات وتوفير الخدمات للزبائن) أقل البلدان نمواً من استخدام ميزتها المقارنة في قطاع الخدمات، الذي هو عنصر من العناصر المكونة للتجارة وللاستثمار الأجنبي المباشر الأسرع نمواً. ويقدر البنك الدولي (١٩٩٥، الصفحة ٣) أن هذا وحده بامكانه بكل احتمال أن يضاعف صادرات البلدان النامية في الخدمات التجارية، التي تقدر في الوقت الحاضر بقرابة ١٨٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠- التكنولوجيا: لمعالجة المشكلة الأولية المتمثلة في ارتفاع أسعار التكنولوجيا التي قد تنشأ عن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لا بد لأقل البلدان نمواً من تعزيز قدراتها الادارية المحلية لتأمين منتجات معادلة بدون براءات أو خارج نطاق البراءات واقتناء تكنولوجيات من مصادر تنافسية. وسيكون توافر هياكل أساسية عصرية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية شرطاً أساسياً لتحقيق الميزة المقارنة بالنسبة لأقل البلدان نمواً في قطاع الخدمات وتحسين القدرة على المنافسة في قطاع السلع.

ومن المفروض أن يساعد المزيد من الاستثمار في البحث والتطوير من جانب أقل البلدان نمواً هذه البلدان على تحسين قدرتها التكنولوجية في الأمد الطويل.

٢١- الزراعة: يعطي الاتفاق الزراعي حكومات أقل البلدان نمواً مهلة للتغلب على البعض من مشاكلها المتوقعة: من المفروض أن يكون بإمكان التدابير المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية، بما في ذلك الاستثمار والإعانات في مجال عوامل الانتاج بالنسبة للمنتجين منخفضي الدخل، إذا حُددت أهدافها على نحو ملائم، أن تخفف من حدة بعض الصعوبات الانتقالية في أقل البلدان نمواً التي تشكو من عجز في مجال الأغذية، وكذلك لخدمة أهداف تنويع التجارة.

٢٢- وفي سياق البيئة المتميزة بالاستقرار في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال السياسي، من المفروض أن يزيد نظام إداري وتنظيمي مبسط وشفاف، وكذلك احترام حقوق الملكية وحكم القانون، جلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نمواً، وهي تدفقات، التي سادت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في النصف الأول من التسعينات. فعلاً فإنه نظراً للكساد الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية كان على أقل البلدان نمواً أن تنفذ تدابير في مجال السياسات العامة ترمي إلى الاستئثار بحصة أكبر من هذه التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة لتكميل حصصها من المساعدة الإنمائية الرسمية.

تدابير الدعم الدولي[٦]

٢٣- يجوز للبلدان المانحة للأفضليات أن توسع نطاق المنتجات المشمولة بمنافع نظام الأفضليات المعمم وتوفير إمكانية وصولها معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحدود القصوى ومن الحصص، إذا لم تكن فرصة الوصول هذه موفرة. ويمكن تحسين قواعد المنشأ، مع مراعاة الترتيبات الملائمة التي توفرها بالفعل بعض البلدان المانحة للأفضليات. ويمكن أن تشمل التحسينات التراكم الكامل والشامل لمدخلات الانتاج من مستفيدين آخرين. ويمكن أيضاً أن تمتنع البلدان المانحة للأفضليات عن تطبيق تدابير الضمانات ضد صادرات أقل البلدان نمواً. ولقد أوصى استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل بتقاسم الأعباء. كما حثت البلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بذلك، مثل البلدان الحديثة التصنيع، على المساهمة في معالجة مشاكل أقل البلدان نمواً. فبإمكانها على سبيل المثال أن تضع مخططات لنظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نمواً.

٢٤- وفي الفترة الانتقالية يمكن أن تتخذ المساعدة المتعددة الأطراف شكل "مجموعة شاملة الاحتياجات ذات الأولوية" تشمل التدابير التالية: المساعدة التقنية القصيرة الأجل، والمعونة الغذائية، والتخفيف من عبء الديون. وفي الأجل الطويل يجب أن تركز المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف على الكيفية التي يمكن بها: التخفيف من حدة القيود على جانب العرض؛ وتحسين فعالية الانتاج المحلي؛ وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق وغير ذلك من الدعم ذي الصلة بالتجارة والاستثمار لتعزيز قدرة عرض السلع والخدمات القابلة للتداول؛ وتعزيز القدرات التفاوضية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من استنباط مواقف تفاوضية في منظمة التجارة العالمية بما يتفق وأولوياتها الإنمائية.

'١' "مجموعة شاملة للاحتياجات ذات الأولوية"

٢٥- المساعدة التقنية، مثل خدمات الاستشارة القصيرة الأجل أثناء الفترة الانتقالية يمكن أن تكون موجهة نحو المجالات التالية: '١' إعادة التنظيم التشريعي والمؤسسي لتسهيل امتثال أقل البلدان نمواً لاتفاقات جولة أوروغواي ومشاركتها الفاعلة في أنشطة منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الدفاع عن حقوق التجارة الناجمة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، قد يشمل ذلك مساعدتها على الانضمام(٧)؛ '٢' تحديد الفرص التجارية الجديدة استناداً إلى تشكيلات صادرات أقل البلدان نمواً القائمة؛ '٣' يمكن تركيز نظام الأفضليات المعمم، حيثما تكون هناك أنشطة جارية في مجال التعاون التقني، تركيزاً أكبر على الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً، ومن شأن الأنشطة أن تضع تأكيداً أشد على تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على الاستخدام الأمثل لفرص السوق في إطار نظام الأفضليات المعمم وزيادة معدلات الاستخدام من خلال خدمات تدريبية واستشارية متطورة. ومن شأن الأنشطة أن تهدف أيضاً إلى توفير فرصة وصول أسرع للمؤسسات والسلطات في أقل البلدان نمواً لاستيفاء المعلومات ذات الصلة بنظام الأفضليات المعمم من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات وتقوية مشاركة مراكز تنسيق نظام الأفضليات المعمم ونظام النقاط التجارية.

٢٦- المعونة الغذائية: في الأجل القصير ستحتاج أقل البلدان نمواً المستوردة الصافية للأغذية إلى زيادة المعونة الغذائية و/أو دعم ميزان المدفوعات لتغطية الزيادات المتوقعة في فواتير استيراد الأغذية(٨).

٢٧- تخفيف عبء الديون: بإمكان تدابير تخفيف عبء الديون، مثل إعادة جدولة الديون و، بشكل خاص المزاد في مجال الديون على الأسواق الثانوية، أن تحرر الموارد النادرة لأقل البلدان نمواً لتمويل الاستثمار اللازم لإعادة تنظيم الاقتصاد في الأجلين القصير والمتوسط. ويجري تطوير مخطط على مراحل للإعفاء من الديون رهناً بالوفاء بمجموعة من الشروط (مثل تنفيذ اصلاحات ذات وجهة سوقية) لصالح أقل البلدان نمواً المنكوبة بشدة بالديون. والهدف الرئيسي من هذه المبادرة في مجال الديون يجب أن يكون تخفيض مجموع دين أقل البلدان نمواً القائم إلى مستويات يمكن تحملها. ونظراً لارتفاع عنصر الديون المتعدد الأطراف في ديون أقل البلدان نمواً، يجب أن يكون مرفق متعدد الأطراف للديون، مثل المرفق الذي يقترحه البنك الدولي، أساسياً لأي مبادرة من هذا النوع.

'٢' التمويل والمساعدة التقنية في الأجل الطويل

٢٨- الهياكل الأساسية المادية: يمكن أن يساعد التمويل الخارجي على تمويل برامج استثمارية هامة في الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية اللازمة في أقل البلدان نمواً لـ"استقطاب" الاستثمار الخاص، مثل التدفقات التي تربط بين مراكز الانتاج، وخاصة البعيدة والريفية منها، بالأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتحسين مرافق المرافئ والمناولة لتعزيز فعالية الوصول إلى أسواق التصدير، وتحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية، والامدادات الموثوقة بالطاقة والمياه.

٢٩- التكنولوجيا: سيكون دعم المانحين لازماً لتعزيز قدرة اقتصادات أقل البلدان نمواً على المنافسة عن طريق تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة وتعزيز القدرات التكنولوجية، وتوفير التدريب لتحسين المهارات المحلية.

٣٠- تشجيع التعاون/التجارة على الصعيد الاقليمي: إن المساعدة التقنية لازمة لتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والاستثمار بالنسبة لأقل البلدان نمواً في إطار من الترتيبات التجارية الاقليمية، ولتشجيع تنويع التجارة قصد استخدام الفرص التجارية الناشئة. ويمكن أن يشمل ذلك: '١' تطوير المنتجات والأسواق، وعلى سبيل المثال مراكز المعلومات المتعلقة بتشجيع التجارة استناداً إلى شبكة الأونكتاد للنقاط التجارية؛ '٢' بناء القدرات لوضع السياسة التجارية وتنفيذها، مثل تطوير المؤسسات و/أو تعزيز تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامها لتحليل البيانات التجارية بوصف ذلك اسهاماً في وضع السياسة التجارية. وبإمكان التعاون الاقليمي أن يدفع مصداقية جهود التحرير المحلية، ويوفر أسواقاً أكبر يمكن أن تكون أكثر إغراءً للمستثمرين المحتملين من الأسواق المحلية الصغيرة بالنسبة لفرادى أقل البلدان نمواً، وأن يشجع تجميع الموارد لأغراض مسائل البحث والمسائل المتصلة بالتجارة، وأن يوفر أساساً تدريبياً للمصدرين في أقل البلدان نمواً الذين يدخلون الأسواق الدولية. ويجوز للترتيبات التجارية الاقليمية التي تشمل أقل البلدان نمواً الأعضاء في ترتيبات متبادلة مع الترتيبات التجارية الاقليمية الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي، لمساعدة أعضائها على التصدي للمخاطر المحتملة التي تثيرها النزعة الاقليمية، مثل تدهور فرص الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يسهل ذلك أيضاً اختيار مؤسسات نافعة من بين الترتيبات التجارية الاقليمية الرئيسية.

٣١- المفاوضات التجارية المقبلة: تحتاج قدرة أقل البلدان نمواً التفاوضية إلى تعزيز لتمكينها من المشاركة بشكل فعال في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية للإفصاح عن أولوياتها الإنمائية وضمان مصالحها التجارية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، مثلاً من خلال السعي إلى إدخال تعديلات على القواعد التي لها نتائج سلبية محتملة على اقتصاداتها. ويمكن أن يتم تأهب أقل البلدان نمواً في سياق جدول الأعمال لجولات محددة من المفاوضات، أي لجدول الأعمال الداخلي لتحرير التجارة في الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وفي سياق مزيد تحرير الزراعة، وكذلك في سياق جداول الأعمال المقبلة التي سيتفق عليها بشأن المسائل الجديدة. وقد سجلت بالفعل بداية بهذا الخصوص في الحلقات الدراسية الاقليمية للجماعة الأوروبية المنظمة في بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بالتعاون مع أمانتي بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية وبمشاركة الأونكتاد. والهدف من هذه الحلقات الدراسية هو اطلاع واضعي السياسات التجارية ورجال الأعمال على نتائج جولة أوروغواي، وزيادة فهمهم لهذه النتائج، وتحديد تدابير السياسات العامة اللازمة لهذه البلدان لتستفيد بأقصى ما يمكن من فرص ما بعد جولة أوروغواي (منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥ ب، الصفحة ١٢). وبإمكان الأونكتاد أيضاً أن يساعد أقل البلدان نمواً من خلال برامجه للتعاون التقني: ولقد اكتسب خبرة في هذا المجال من تقديم المساعدة لأفرقة البلدان النامية أثناء جولة أوروغواي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٢- وهناك حاجة إلى تصميم تدابير الدعم الدولي كي تتلاءم مع تدابير السياسات المحلية لتعزيز فعالية استجابة أقل البلدان نمواً لجولة أوروغواي. ويجب أن يكون في مقدمة الأهداف تعزيز فعالية تجارة أقل البلدان نمواً، التي يمكن أن يقدم لها برنامج الأونكتاد للكفاءة في التجارة إطاراً مفيداً. غير أن المزيد من البحث يمكن أن يكون ضرورياً لاستنباط كيفية تنظيم المساعدة الخارجية أو المساعدة التقنية وتنفيذها

ووضع الشروط المالية المحددة لأقل البلدان نمواً كمجموعة، استناداً إلى المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف. وتُعد نتائج الحلقة الدراسية المشتركة بين سويسرا والأونكتاد بشأن "التعاون التقني لأغراض التجارة والتنمية في ضوء العولمة" إسهاماً مفيداً (انظر منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥ ب، الصفحة ١٢). ويجب تشجيع إقامة تعاون أوثق بين مختلف المؤسسات في تصميم وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لتأمين التماسك في المشورة والمساعدة في مجال السياسات العامة وتفادي الازدواجية، وبشكل خاص عند النظر في برامج المساعدة التقنية الجارية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً[٩]. وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وسائر البلدان الافريقية التابع للأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، والذي بعث في ميدراند في جنوب افريقيا (انظر الأونكتاد، ١٩٩٦ أ)، والذي من المقترح أيضاً أن يتعاون في تنفيذه تعاوناً وثيقاً كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات، يُعد مبادرة يُقتدى بها وجاءت في الوقت المناسب بهذا الصدد.

الحواشي

(١) البيان الصحفي الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي SG/COM/NEWS(96)63 بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

(٢) قرر المديرون التنفيذيون للبنك الدولي في آب/أغسطس ١٩٩٦ التوصية بتحويل مبلغ قدره ٦٠٠ مليون دولار من دخل البنك الصافي المحصل في السنة المالية الماضية إلى المؤسسة الإنمائية الدولية، وهو ضعف المبلغ الذي خصص في العام السابق.

(٣) انظر أيضاً الأونكتاد، "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦"، الفصل الثاني - هاء.

(٤) بلاغ اللجنة المؤقتة، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

(٥) لم يتحدد بعد مركز ليبيريا والصومال.

(٦) تشمل تدابير الدعم الدولي التي حددتها لجنة المساعدة الإنمائية ولجنة الجماعة الأوروبية ما يلي: تعديل مخططات نظام الأفضليات المعمم، وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات المؤسسية والادارية، ونشر المعلومات بشأن فرص الوصول إلى الأسواق، الخ، وتقديم الدعم للتكيف الهيكلي، وتنمية القطاع الخاص (بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر)، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع مبادرات التعاون الاقليمي (منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٦ أ، الصفحة ٥).

(٧) يبلغ في الوقت الحاضر عدد أقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ٢٢ بلداً و١١ من بينها في مراحل انضمام مختلفة.

(٨) هذا جزء أيضاً من توصيات قرار مراكش الوزاري.

(٩) للاطلاع على البرامج المحددة التي يشارك فيها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجماعة الأوروبية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية، انظر منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٦ أ، الصفحات ٤ - ٩.

المراجع

Collier, P. and W. Gunning (1995): "Trade policy and regional integration: Implications for the relations between Europe and Africa", The World Economy, vol.18, No.3, May.

Davenport, M. (1994): "Possible improvements to the generalized system of preferences" (UNCTAD/ITD/8), Geneva.

GATT (1994a): "Increases in market access resulting from the Uruguay Round", News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, Geneva.

GATT (1994b): News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Final Act of the Uruguay Round, NUR 084, 5 April.

GATT (1994c): "Outcome of the Uruguay Round for developing countries", GATT Secretariat, Geneva, 3 October.

GATT (1994c): "Outcome of the Uruguay Round for developing countries", GATT Secretariat, Geneva, 3 October.

IMF (1995): "The Burden of Sub-Saharan African Own Commitments in the Uruguay Round - Myth or Reality", IMF Working Paper 95/48, Prepared by Piritta Sorsa, IMF, Geneva.

Inama, S. (1995): "A comparative analysis of the generalized system of preferences and non-preferential rules of origin in the light of the Uruguay Round Agreement", Journal of World Trade, pp.77-111.

Page, S. and M. Davenport (1994): World Trade Reform: Do Developing Countries Gain or Lose? London, ODI.

Trela, I. (1995): "Phasing out the MFA in the Uruguay Round: Implications for developing countries", a report prepared for the UNCTAD project on "The Impact of the Uruguay Round on Developing Countries".

UNCTAD (1990): Agricultural Trade Liberalization in the Uruguay Round: Implications for Developing Countries (UNCTAD/ITP/48), a joint UNCTAD/UNDP/WIDER (UNU) study, United Nations Publications, New York.

الأونكتاد (١٩٩١): **تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩١** (UNCTAD/TDR/11) **(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** A.91.II.D.15)، **نيويورك، الأمم المتحدة.**

الأونكتاد (١٩٩٢): **أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٢** (TD/B/39(2)10)، **(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** A.93.II.D.3)، **نيويورك، الأمم المتحدة.**

الأونكتاد (١٩٩٣): "The rol of GSP in imporving LDCs' access to markets: Some recent developments" (TD/B/39(2)/CRP.7), Geneva

الأونكتاد (١٩٩٤ أ): **"نتائج جولة أوروغواي: تقييم أولي"، ورقات داعمة لتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤** (UNCTAD/TDR/14) **(الملحق) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** A.94.II.D.28)، **نيويورك، الأمم المتحدة.**

الأونكتاد (١٩٩٤ ب): **"تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤** (UNCTAD/TDR/14) **(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** A.94.II.D.26)، **نيويورك، الأمم المتحدة.**

الأونكتاد (١٩٩٤ ج): **تحليل أولي لنتائج جولة أوروغواي وآثارها في التوقعات التجارية للبلدان النامية"** (TD/B/WG.4/13)، **جنيف، ١٠ حزيران/يونيه.**

UNCTAD (1995a): "Main conclusions of the brainstorming meeting on the Uruguay Round and LDCs and net food-importing developing countries", 18-19 May 1995, Geneva.

UNCTAD (1995b): "Preliminary analysis of opportunities and challenges resulting from the Uruguay Round Agreement on Textiles and Clothing" (UNCTAD/ITD/17), a report by the UNCTAD secretariat, 6 October.

الأونكتاد (١٩٩٥ ج): **"اجتماع فريق الخبراء المعني بتنويع التجارة في أقل البلدان نمواً"، جنيف، ١٠ - ١١ نيسان/أبريل.**

الأونكتاد (١٩٩٥ د): **"ترجمة أحكام جولة أوروغواي الخاصة بأقل البلدان نمواً إلى عمل ملموس: القضايا المطروحة والمتطلبات على صعيد السياسة"** (TD/B/WG.8/3 وAdd.1)، **جنيف، آذار/مارس.**

الأونكتاد (١٩٩٥ هـ): **"جولة أوروغواي وتجارة وأسعار السلع الأساسية الدولية"** (TD/B/CN.1/30 وAdd.1 وAdd.2)، **جنيف، ٣١ آب/أغسطس.**

الأونكتاد (١٩٩٥ و): **أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٦،** (TD/B/42/(2)/11)، **منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.96.II.D.3، **نيويورك، الأمم المتحدة.**

الأونكتاد (١٩٩٥ ز): **تقرير عام ١٩٩٥ عن أقل البلدان نمواً: اضافة** (TD/B/41(2)/4/Add.1).

الأونكتاد (١٩٩٥ ح): **تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، نيويورك ٢٥ أيلول/سبتمبر - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥** (TD/B/LDC/GR/8).

الأونكتاد (١٩٩٦ أ): **إعلان ميدراند وشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية، وثيقتان اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة**، (TD/377)، **٢٤ أيار/مايو**.

الأونكتاد (١٩٩٦ ب): **تعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، ٦ أيار/مايو** (TD/375).

الأونكتاد (١٩٩٦ ج): **تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٦ (سيصدر قريباً)**.

Weston, A. (1994): "The Uruguay Round: Unveiling the implications for the least developed and low-income countries", a report prepared for the UNCTAD secretariat, Geneva, September.

Weston, A. (1995): "The Uruguay Round - Costs and compensation for developing countries, Report to the Group of Twenty-four" (UNCTAD/GID/MIS31), Geneva.

World Bank (1995): Global Economic Prospects and the Developing Countries, Washington, D.C, The World Bank.

WTO (1995a) "Provisions related to Least Developed Countries in the Uruguay Round Agreements, Legal Instruments and Ministerial Decisions", Prepared by the WTO Secretariat for UNCTAD Brainstorming Meeting on the Impact of the Uruguay Round on Developing Countries and Offsetting Measures to Overcome the Negative Transitional Effects, 18-19 May 1995 (p-misc95).

WTO (1995b): "Note on the Meeting of 17 November 1995", Committee on Trade and Development, Fourth Session, December 22 (WT/COMTD/M/4).

WTO (1996a): Measures to Assist and Facilitate the Expansion of Trade and Investment Opportunities of the Least-Developed Countries, Sub-Committee on Least-Developed Countries, Second Session, 13 February (WT/COMTD/LLDC/W/1).

WTO (1996b): "Note on the Proceedings of the Second Meeting", Sub-Committee on Least-Developed Countries, Second Session, 29 March (WT/COMTD/LLDC/2).

- - - - -